مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

مكافحة الفساد في العراق: الصراع بين الإرادة والتحديات الهيكلية

مقال رأي

الدكتور حيدر الخفاجي

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز و إنما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

https://t.me/manbarcenter

07816776709

مكافحة الفساد في العراق: الصراع بين الإرادة والتحديات الهيكلية

د. حيدر الخفاجي

في عام 2024، حقق العراق قفزة غير مسبوقة بلغت 14 مركزاً في مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، وهو أول تقدم ملموس منذ أكثر من عقد.

وفقاً لبيانات مؤشر مدركات الفساد (CPI) لعام 2024، ارتفعت درجة العراق من 23 إلى 26 نقطة (على مقياس يتراوح بين 0 و100)، مما يمثّل تحسناً بمقدار ثلاث نقاط مقارنة بعام 2023. وقد أدى هذا التقدم إلى ارتقاء العراق في التصنيف العالمي ليحتل المرتبة 140 بدلاً عن المركز 154 من بيّن 180 دولة[1]، وهي القفزة غير المسبوقة بمقدار 14 مركزاً التي سلط المسؤولون العراقيون ووسائل الإعلام المحلية الضوء عليها.

ومع ذلك، فإن هذا التحسّن، على الرغم من أهميته، لا يُخفي عمق التحديات التي تواجه أي استراتيجية جادة لمكافحة الفساد.

الإطار القانوني والمؤسسي

منذ عام 2003، أنشأ العراق إطاراً مؤسسياً لمكافحة الفساد قائماً على ثلاثة أركان رئيسية: الهيئة الاتحادية للنزاهة كهيئة رقابية مستقلة، والمجلس الأعلى للقضاء ممثلاً

مصدر الصورة : https://www.babnet.net/rttdetail-312742.asp

[1] Iraq advances three points in Transparency International's Corruption Report. https://ina.iq/en/local/38278-iraq-advances-three-points-in-transparency-internationals-corruption-report.html

بالمحكمة الجنائية المركزية للنزاهة كهيئة قضائية متخصصة، وهيئة التدقيق العليا كأعلى مؤسسة رقابية[2].

تعمل هذه المؤسسات بموجب قانون لجنة النزاهة رقم 30 لعام 2011 وتعديلاته، وقانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969،[3] الذي يجرّم الرشوة والاختلاس وإساءة استخدام المنصب، كما انضم العراق أيضاً إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بموجب القانون رقم 35 لسنة 2007[4].

التقدم المُحرز أرقام تشير إلى تحوّل

كشف تقرير رصد المحاكمات الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في شباط/ فبراير عام 2025[5]، عن تطورات إيجابية واضحة في أداء القضاء العراقي في قضايا الفساد:

- ارتفاع معدلات الإدانة وتحسين إعداد القضايا، مما يعكس نضجاً متزايداً في النيابة العامة.
- انخفاض عدد القضايا التي أعيد فتحها أو التحقيق فيها، مما يدل على تحسن الكفاءة الإجرائية.
- انخفاض الاعتماد على العفو العام والمحاكمات الغيابية، مما يعزز نزاهة الأحكام.

---

[2] Iraq Judicial System and Grand Corruption Cases The Central Anti-Corruption Criminal Court. https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2024-09/UNDP_IQ_TM_First_Report_English_F.pdf

[3] المصدر السابق

[4] قانون انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٤. https://archive12.parliament.iq/wp-content/uploads/2022/06/35.pdf?__cf_chl_f_tk=.QZQmBttMz4xhKE8j1LVuayo1zJ2y_H68AHNVuEM6xY-1782949556-1.0.1.1-_sUpxz11eQK6cgMldU7NqftgApyv84nq1ZuJJzfykMY

[5] Iraq National Human Development Report 2025. https://www.undp.org/arab-states/publications/iraq-national-human-development-report-2025

- محاكمة شخصيات بارزة، من بينهم أعضاء في البرلمان ووزراء ومحافظون.

من أبرز القضايا تأتي "سرقة القرن" كأكبر قضايا الاختلاس في تاريخ العراق بعد أن كشفت تحقيقات عام 2022، عن بلوغ المبالغ المنهوبة أكثر من 8 تريليونات دينار عراقي[6]. وتتزامن هذه القضية مع حملات مستمرة لفتح ملفات الفساد الكبرى في البلاد، والتي تشمل هدر موازنات الطاقة في مشاريع الكهرباء، والفساد المالي في الجامعات والقطاع المصرفي، لكن للأسف، افتقرت الجهود المبذولة إلى الجدية المطلوبة، الأمر الذي حال دون تحقيق نتائج مُرضية.

العقبات التي تواجه الإصلاح

على الرغم من هذه المؤشرات الإيجابية، يواجه النظام العراقي تحديات هيكلية وتشغيلية معقّدة:

اولأ - صعوبات الإثبات وإخفاء الأدلة

تُعد جرائم الفساد في العراق من أكثر الجرائم تعقيداً من حيث الإثبات، إذ غالباً ما تُرتكب عبر ترتيبات سرّية وتواطؤ بين أطراف متعددة ذات صلات ومنافع مشتركة تحمي نفسها من التعقّب والعقاب[7]. وعلاوةً على ذلك، تعتمد هذه الجرائم على وثائق مالية قابلة للإتلاف أو التزوير، أو نقل المال الفاسد إلى دول مجاورة، كما يصعب في كثير من الأحيان تحديد الطرف المسؤول فعلياً عن الجريمة، نظراً لما يثيره الخوف من الانتقام والبطش من قبل تلك الأطراف.

[6] Iraq's 'Heist of the Century' Returns to Spotlight with $5 Billion Figure. https://english.aawsat.com/arab-world/5275206-iraq%E2%80%99s-%E2%80%98heist-century%E2%80%99-returns-spotlight-5-billion-figure

[7] UNDP's Report Signal Progress in Prosecutions, Stronger Convictions, and the Need for Continued Justice Reform. https://iraq.un.org/en/289729-undp%E2%80%99s-report-signal-progress-prosecutions-stronger-convictions-and-need-continued-justice

ثانياً- الثغرات الفنية والمهنية

تعاني إدارات التحقيق من نقص في الخبرات الفنية المتخصصة في تتبع المعاملات المالية المتشابكة، واستخدام الحسابات الخارجية في غسل الأموال، مما يُعقّد كشف الجرائم الاقتصادية المنظّمة[8].

ثالثاً- التوتر بين الرقابة والاستقلالية الإدارية

غالباً ما تتعارض قرارات هيئة النزاهة مع الاستقلالية الإدارية للدوائر الحكومية، إذ تشير بعض البحوث الأكاديمية إلى أن: قرارات النزاهة، على الرغم من دورها المحوري في تعزيز الشفافية، قد تُصبح عامل سلبي يؤدي إلى شلل إداري أو ما يُمكن تسميته بـ"الإدارة المترددة"،[9] مما يستدعي تعديلات تشريعية لتحديد اختصاصات الهيئة بوضوح، وتفعيل القضاء الإداري كسلطة حاسمة في حالات النزاع.

رابعاً- ثغرات الشفافية في المالية العامة

على الرغم من التزام العراق بنشر ميزانيته، أشار تقرير صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية إلى أن الميزانية لا تتضمن تفاصيل التزامات الدَين، ولا تُغطّي مخصصات وإيرادات الشركات المملوكة للدولة، كما أنها لا تُعد وفقاً للمعايير المحاسبية المقبولة

[8] Policy Paper on Financial Crime Investigations: An Integrated Approach. https://files.acquia.undp.org/public/migration/iq/UNDP_IQ_55065_Financial_Crime_Policy_Brief_EN_final.pdf

[9] دور هيئة النزاهة في تحريك الدعوى الجزائية. https://jlaw.utq.edu.iq/index.php/main/article/view/69/64

دولياً. علاوةً على ذلك، لا يلتزم ديوان الرقابة المالية الاتحادي بمعايير الاستقلال الدولية[10].

متطلبات النجاح من الإجراءات إلى الثقافة

تُظهر التجربة العراقية أن الجهود الناجحة لمكافحة الفساد يجب أن تتجاوز المناهج الإجرائية الضيّقة لتحقيق تحوّل ثقافي ومؤسسي شامل:

اولاً- تشريع رادع مُكيَّف مع الواقع

يدعو قضاة المحكمة الجنائية المركزية للنزاهة إلى تعديل العقوبات المنصوص عليها في المواد (315، 316، 318، 340، 341)،[11] من قانون العقوبات لتتناسب مع حجم جرائم الفساد المعاصرة.

ثانياً-تعزيز الحكومة الإلكترونية

يُعد التحوّل الرقمي أداةً محوريةً للحد من التدخل البشري في الإجراءات، إذ تُعتبر "الأتمتة والتحوّل الرقمي أداتيّن فعاليتيّن لمواجهة ممارسات الفساد المتطوّرة"[12]، ويشمل ذلك تطبيق أنظمة المشتريات الإلكترونية وإطلاق منصات البيانات المفتوحة.

ثالثاً- استرداد الأصول المسروقة كأولوية وطنية

[10] Which countries lead in budget accountability? Which ones need improvement? Explore our data and recommendations for each of the 125 countries assessed. https://internationalbudget.org/open-budget-survey/country-results/2023/iraq

[11] Iraq: Federal Integrity Commission Encourages Iraqi Citizens to Report Crimes of Financial Corruption. https://www.loc.gov/item/global-legal-monitor/2023-10-11/iraq-federal-integrity-commission-encourages-iraqi-citizens-to-report-crimes-of-financial-corruption/?__cf_chl_f_tk=hhdqDp2uBsQZWO1T.xPgCmLPaNd5U0lyaePKdUi9KuE-1783118587-1.0.1.1-0JX7y9ZcMTFl6f9tsLyUioTSQp7.LM3ikwQw88X5C5k

[12] Digital Transformation as an Anti-Corruption Tactic: Evidence and Experience from Europe. https://www.ifes.org/news/digital-transformation-anti-corruption-tactic-evidence-and-experience-europe

في هذا السياق أكد رئيس هيئة النزاهة أن: "استرداد الأموال والأصول المهرَّبة، وتسليم المدانين في قضايا الفساد من الخارج، يمثل أولوية وطنية قصوى"، مشيراً إلى إبرام اتفاقيات جديدة، والانضمام إلى شبكات وتحالفات إقليمية ودولية لدعم هذا الهدف[13]، وهذا ما قد يجعل السلطة العراقية نموذجاً يُحتذى به في الحوكمة الرشيدة، فضلاً عن زيادة مستوى الثقة الدولية والمحلية في مؤسسات الدولة.

رابعاً- ربط مكافحة الفساد بالعدالة المناخية

في سياق متصل، أطلقت الحكومة مبادرة متقدمة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والاتحاد الأوروبي[14]، تربط جهود مكافحة الفساد بحماية الموارد الطبيعية، وتؤسس لـ "نظام وطني للنزاهة البيئية" يهدف إلى مكافحة الفساد في قطاعات المياه والزراعة والتراخيص البيئية.

الخلاصة، لم يعد نجاح جهود مكافحة الفساد في العراق رهناً بالقوانين المجردة أو الحملات الأمنية الموسمية، بل بات يعتمد بالدرجة الأولى على وجود إرادة سياسية حقيقية تُترجم إلى منظومة مؤسسية متكاملة تجمع بين تشريع قوانين رادعة تخضع للمراجعة المستمرة لتواكب أنماط الجريمة المتطوّرة، وبناء هيئات رقابية وقضائية مستقلة تماماً تتمتع بالحصانة والخبرات الفنية اللازمة، بالتوازي مع ترسيخ شفافية مالية حقيقية تشمل تفاصيل الميزانية العامة وعقود النفط وإيرادات مؤسسات الدولة كافة.

كما تتطلب هذه المنظومة توفير حماية شاملة للمبلّغين تشجّع المواطنين على كشف الفساد دون خوف، واعتماد تقنيات رقمية حديثة تُقلل من التدخل البشري وتُعزز

[13] رئيس هيئة النزاهة يشدد على إزالة مُعوّقات استرداد الأموال ويدعو للتعاون الدولي. https://nazaha.iq/body.asp?field=news_arabic&id=10732

[14] Iraq Strengthens Integrity and Environmental Justice: Anti-Corruption and Arbitration Initiative Enters New Phase. https://iraq.un.org/en/305702-iraq-strengthens-integrity-and-environmental-justice-anti-corruption-and-arbitration

أدوات الأتمتة، وصولاً إلى بناء ثقافة مجتمعية واعية تترسخ فيها النزاهة كقيمة أخلاقية مستدامة قبل أن تكون مجرد إلزام قانوني.

قد يمثل صعود العراق 14 مرتبة في مؤشر مدركات الفساد العالمي بدايةً لمسار إصلاحي جديد، إلّا أن تحويل هذه البداية إلى إنجاز مستدام يتطلب إدراك أن الفساد ليس مجرد جريمة تستوجب العقاب والردع، بل هو منظومة وثقافة تتطلب تحوّلاً جذرياً في مفاهيم الحوكمة وقيم المواطنة.

***